دور اقتصاديات التعليم والمعرفة في تحقيق التنمية البشرية لدول مجلس التعاون الخليجي

م. بان علي حسين المشهداني
جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص

تعد اقتصاديات التعليم جانب مهم في الاقتصاد وتركز على العوامل الآتية (العامل الباقي في النمو الاقتصادي ورأس المال البشري، نظرية رأس المال البشري، العائد في الاستثمار في التعليم، وتحليل سوق العمل ومدخل القوى العاملة)، وأن عملية تطوير التعليم تعتمد على البنية المعرفية، البنية التنظيمية، البنية التكنولوجية، السياق العالمي، حيث إن آلية التحرك نحو مجتمع المعرفة العربي تتضمن محاور العمل فيها (التوظيف في خدمة التنمية الإنسانية، توفير البيئات التمكينية، نقل وتوطين المعرفة)، ولقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى معدل نسبي للحريات الاقتصادية معتمدة على دليل التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس ويرتكز الدليل على المؤشرات الاقتصادية، مجموعة محفزات الكفأة، مجموعة عوامل الابتكار والتطوير، وأخيرا هناك تحديات أساسية تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في التحول نحو الاقتصاد المعرفي وهي (فجوة تقنية واسعة تتجسد في ضعف قنوات الإنتاج في دول الخليج العربي ماعدا الصناعات البتروكيمياوية)، (وفجوة مخرجات المؤسسات التعليمية وعدم انسجامها مع متطلبات سوق العمل)،(وتدني نسب الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في هذه الدول).

Abstract

The Economics of Education is an important aspect in the economy and focus on the following factors (factor the rest in economic growth and human capital, the theory of human capital, the return on investment in education, and analysis of the labor market and the entrance of the workforce), and the process of the development of education depends on the knowledge structure, infrastructure regulatory, technological infrastructure, global context, where the mechanism Move towards a knowledge-based society of the Arab include axes where work (employment in the service of human development, the provision of enabling environments, transport and localization of knowledge), and has achieved GCC higher rate relative to the freedoms of the economic accredited to guide the Global Competitiveness issued by the World Economic Forum in Davos, and the manual is based on economic indicators, set triggers Competence, a combination of innovation and development, the most important fundamental challenges Facing the GCC countries in transition to a knowledge-based economy is the (gap extensive technical reflected in weak channels of production in the Gulf states except petrochemical industry), (gap output of educational institutions and non-conformity with the requirements of the labor market), (and low rates of spending on scientific research and development in these countries)

المقدمـــة

تتحقق التنمية البشرية المستدامة من خلال تطوير منظومة التعليم والتدريب والمتابعة الذاتية للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى رفع المستوى الصحي والمعاشي للإفراد، ويؤدي النظام التعليمي دورا حاسما في نسبة معدلات توظيف الشباب ويتمثل دورة في تحسين وتزويد الشباب بالمهارات والخبرات الضرورية وتسهيل بحثهم عن العمل ومساعدتهم في رسم مسارهم المهني المستقبلي، ولذا كان النظام التعليمي قادرا على معالجة متطلبات الأسواق بتزويدها بالإعداد الكافية من الموارد البشرية الشابة الجديدة والمؤهلة فأن الاقتصاد سيحقق إرباحا من رأس المال البشري الشاب، وهناك عقبات رئيسية تواجه اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي سريعة النمو تتمثل في عجز قطاع التعليم عن مواكبة التطور والطلب على المهارات حيث هناك نقص في عدد المؤسسات التعليمية والمدارس والمراكز التقنية والمهنية القادرة على تلبية طلب السوق وتزويده بأعداد كافية من المهارات البشرية المؤهلة بالشكل المناسب ومن اجل تنمية رأس المال البشري فهذا يتطلب تحسين وتطوير المنظومة التربوية في نظم التعليم والتدريب وتوفير قاعدة من الكفاءات الوطنية التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني حيث تعتبر التنافسية احدى قيم العولمة واقتصاد المعرفة واحدى المقومات الاساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي وعلية فأن :

هدف البحث : بيان الواقع الحالي للتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي ودورة في تحقيق التنمية البشرية.

مشكلة البحث : تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات تقف أمامها للتحول إلى الاقتصاد المعرفي.

فرضية البحث : هل أدى التعليم دورة في إعداد مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية البشرية المستدامة لدول مجلس التعاون الخليجي ام لا، ولإثبات صحة الفرضية سنتناول مايلي:

أولا: واقع اقتصاديات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي .

ثانياً: دور التعليم في أعداد مجتمع المعرفة .

ثالثاً: مفهوم اقتصاد المعرفة ومرتكزاته ومؤشرات دليل الاقتصاد المعرفي .

رابعاً: دور التعليم والمعرفة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة .

أولاً : واقع اقتصاديات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي

يرتكز هذا المفهوم على الاقتصاد والتعليم حيث يركز علم الاقتصاد على دراسة البدائل المتاحة لإنتاج الموارد وتوزيعها، أما عملية التعليم هي حصيلة ما يكسبه الفرد من معارف ومعلومات ومهارات وقدرات، وعليه يصبح مفهوم اقتصاديات التعليم هو (اختيار البديل من البرامج التعليمية التي تحقق الأهداف التعليمية بأعلى منفعة مع مراعاة انسجامها مع البيئة والكفاية التمويلية لها من اجل ضمان أعلى مردود ممكن بأقل تكلفة ممكنة) .[١]

أما أبعاد علم اقتصاديات التعليم فتتضمن ما يلي:[٢]

١- العامل الباقي في النمو الاقتصادي ورأس المال البشري فهو يتمثل في تأثير التقدم التكنولوجي الذي يحدث في الأساس نتيجة التحسن الذي يطرأ على نوعية العمل، حيث أن الأساس في فكرة التوسع في التعليم هو زيادة الإنتاجية ونمو الثروات للدول .

٢- نظرية رأس المال البشري حيث تفترض هذه النظرية بأن الأنفاق على التعليم يعد بمثابة استثمار في رأس المال البشري وهذا الاستثمار يؤدي الى زيادة دخل الأفراد والدخل القومي، فأن زيادة الإنتاج نتيجة الارتقاء برأس المال البشري سوف يعود بالفائدة على كل من الأفراد والمجتمع .

٣- لقد جرت العديد من الدراسات في العقدين الماضيين حول مفهوم معدل العائد من التعليم فقد ركز ساكاروبولوس أبحاثة حول مفهوم تمويل التعليم حيث أظهرت إن العائد من الاستثمار في التعليم أعلى وأكثر إيجابية من الاستثمار في القطاعات الأخرى، وقد ظهر في تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٥ الذي جاء فيه إن التعليم يعد استثمارا إنتاجيا له عائد اقتصادي وتؤدي أنظمة التمويل الحالية إلى سوء تقدير حصة التعليم من الإنفاق، وهناك أدلة في الكثير من الدول على إن العائد من الاستثمار للتعليم الابتدائي يساوي ضعف العائد من الاستثمار في التعليم العالي ومع ذلك فحكومات هذه الدول تدعم التعليم العالي على حساب التعليم الابتدائي ويشير تقرير البنك الدولي إن معدل العائد من الاستثمار في التعليم الأساسي للبلدان الضعيفة والمتوسطة الدخل أعلى من معدل العائد من الاستثمار في التعليم العالي، وهناك نوعان من العائد من الاستثمار في التعليم عائد خاص واجتماعي حيث إن معدل العائد الخاص من الاستثمار في التعليم يكون كبيرا في كل مراحل التعليم ومعدل العائد الاجتماعي من الاستثمار في المستويات الأولى من التعليم اقل من معدل العائد من الاستثمار في المستويات العليا منة .

٤- تحليل سوق العمل ومدخل القوى العاملة : - وهو المدخل الذي يستخدم لتنظيم برامج التعليم والتدريب من اجل تلبية احتياجات سوق العمل المستقبلية ومن ثم توجيه عمليات تمويل التعليم والتدريب .

٥- تتطلب اقتصاديات التعليم العمل بالتحليل الاقتصادي لتقييم خطط الاستثمار في التعليم مثلا تحليل مختلف البرامج التطويرية والمقارنة بينها واختيار الافضل منها .

ويمكن توضيح أهداف ومراحل التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي بما يلي:[٣]

١- البحرين:أن السياسة التعليمية تقوم على مبدأ جعل التعليم متاحاً لكل المواطنين فالحكومة تراه من وجهة نظرها أنه استثمار للمصادر البشرية، أما تركيبة النظام التعليمي هناك ثلاث درجات في السلم التعليمي البحريني هو التعليم الابتدائي (٦سنوات)، والثانوي (٣سنوات)والثانوي العالي (٣سنوات) كما أن هناك نظم للتعليم الفني والديني والجامعي .

٢- سلطنة عُمان:أن التعليم متاح لكل المواطنين الراغبين والقادرين على التعليم، أما تركيبة النظام التعليمي فهي مرحلة الابتدائية والثانوية ومرحلة التعليم الفني والجامعي.

٣- قطر:توجد فيها ثلاث حلقات رئيسية للتعليم وهي الابتدائية والثانوية والتعليم الجامعي.

٤- السعودية:تعتبر الحكومة هي العنصر الرئيسي المسؤول عن التعليم وتوفرهمجاناً لكل طبقات المجتمع سواء كانوا مواطنين أو مقيمين، أما طبيعة تركيب النظام التعليمي هي روضات الأطفال، الابتدائي، المتوسطة، الثانوي، والجامعي، وللسعودية أيضاً برامج تدريب المدرسين للتعليم الخاص للكبار.

٥- الكويت:الحكومة هي الممول الرئيسي للنظام التعليمي وطبيعة النظام التعليمي رياض الأطفال (٢سنتين)، الابتدائي (٥سنوات)، المتوسطة (٤سنوات) والثانوي (٣سنوات)، التعليم الفني والجامعي .

٦- الأمارات:يقوم النظام التعليمي في الأمارات على المراحل الدراسية الثلاثة هي (الابتدائية ٦ سنوات، الأعدادية ٣ سنوات، الثانوية ٣سنوات)، إما أنواع التعليم في الدولة هو تعليم عام وخاص وديني وفني والتعليم الجامعي .

أما عن واقع التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي والذي يعاني واقعه من تحديات تتصل بانخفاض نوعية مخرجاتها، وعدم موائمتها لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية وحيث أن كثير من تخصصات وبرامج مؤسسات التعليم العالي لم تعد ذات حاجة في المجتمع وتعاني بعض مخرجاتها من البطالة خاصة في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية . وأصبح القطاع الخاص يشترط لتوظيف هذه المخرجات توفر المهارات كاستخدام الحاسوب واللغات الأجنبية فعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي تبلغ عدد الجامعات ٧١ جامعة وموزعة كالأتي:

على مستوى عدد الجامعات في دولة الكويت توجد فيها ٦ جامعات منها ٣ جامعات خاصة.

أما في دولة قطر فقد تم تأسيس المدينة التعليمية التي توجد فيها ٤ فروع للجامعات الأمريكية في مجال الطب والإدارة والتصميم .

أما في البحرين فقد زاد عدد الجامعات ليصل عددها الى ١٥ جامعة منها ١٣ جامعة خاصة .

أما في الأمارات تزايد عدد الجامعات فيها خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ بواقع ١٨ جامعة منها ١٦ جامعة خاصة .

وفي عُمان تم إنشاء ٣ جامعات خاصة ليصل عددها إلى ٥ جامعات فيها .

وفي السعودية زاد رصيدها من الجامعات الحكومية إلى ١٣ جامعة لتصل إلى ٢١ جامعة وقد تم استحداث ٧ جامعات ليصل مجموع الجامعات فيها إلى ٢٨ جامعة . (٤)

أما تمويل النظام التعليمي فهو مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وأدارتها بكفاءة عالية . ويتم تقسيم مصادر تمويل التعليم إلى قسمين هما:- (٥)

١- مصادر حكومية:تقوم الحكومات بتخصيص مبالغ معينة من الميزانية العامة للدولة في الأنفاق على التعليم بجميع فروعه ومستوياته . ويتم التمويل من خلال السلطات الحكومية المركزية والسلطات الإقليمية والمحلية .

٢- مصادر غير حكومية:هو ما يتوافر للنظم التعليمية من موارد مالية أو غير مالية من خلال تنفيذ برامج التمويل الذاتي عندما تعجز الميزانية الحكومية عن تغطية النفقات اللازمة للتعليم ومن هذه الموارد مساهمة المؤسسات المجتمعية هو ما تقدمه المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من

مساهمات عينية ومادية في دعم العملية التعليمية مثل بناء المدارس أو تقديم الخدمات التعليمية أو التبرعات النقدية .

٣- المساعدات الدولية وهي المعونات المقدمة من جهات خارجية سواء كانت دولاً أو منظمات دولية لأجل مساعدة الدول المحتاجة على تحقيق أهدافها التربوية .

والجدول (١) يبين نسب الأنفاق على التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي من خلاله نلاحظ دولة الأمارات حققت أعلى نسبة للأنفاق العام الإجمالي بمقدار (٤. ٢٣%) مقارنة بباقي دول المجلس وهذا يرجع إلى اهتمام حكومة الإمارات بتطوير التعليم لما لة من أهمية كبيرة من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة للدولة .

جدول (١) نسب الأنفاق على التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة ٢٠٠٠-2010

	نسب الأنفاق العام على التعليم			
	من الدخل القومي الإجمالي %		من الأنفاق العام الإجمالي %	
	٢٠٠٠	2010-2008	٢٠٠٠	2010-2008
الأمارات	1.9	1.0	22.2	23.4
البحرين	--	3.1	--	11.7
السعودية	5.9	5.5	22.7	19.3
’عمان	3.1	4.7	8.7	9.5
قطر	2.5	2.4	9.4	8.2
الكويت	--	--	--	--

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، ٢٠١٣، ص ٣٤٤

أما الكفاءة الإنتاجية في التعليم التي يقصد بها قدرة النظام التعليمي على تخريج أكبر عدد من المخرجات باستخدام أقل قدر من المدخلات، إما الإنتاجية فتعبر عن الجانب الكمي أكثر من تعبيرها عن الجانب النوعي، وهناك نوعان من الكفاءة الأولى، الكفاءة النوعية للتعليم تركز على نوعية الطالب الذي يخرجه النظام التعليمي والمقياس لمعرفة ذلك هو الاختبار، إما الكفاءة الإنتاجية للتعليم هي عدد الطلاب الذي يخرجهم النظام بنجاح ويرتبط بها انخفاض معدل التسرب والرسوب والإعادة وهي تعني قدرة النظام على تقليل الهدر لأقصى درجة.[٦]

وأخيراً تبنت دول المجلس سياسة تعليمية تستند إلى ثلاث ركائز أساسية وهي:[٧]

١- نشر التعليم بحيث يكون متاحاً لجميع المواطنين في المراحل العمرية المختلفة والحرص على جعله مجانياً .

٢- تحسين نوعية التعليم وتحسين مستواه ليتناسب مع حاجات المتعلمين ومتطلباته الشاملة.

٣- ربط التعليم بثقافة المجتمع وبمناهج العصر وأدواته وتقنياته من ناحية أخرى .

ثانياً: دور التعليم في أعداد مجتمع المعرفة

للتعليم العالي دور محوري في بناء مجتمع المعرفة اذ يعزز رفد اسواق العمل بالقوة العاملة عالية التأهيل اذ أصبحت المعرفة والمهارات هي القوى المحركة في المجتمع والاقتصاد في عالم سريع التغيير حيث يعتمد نجاح اي دولة اليوم على كمية ونوعية رأسمالها الإنساني من العناصر البشرية عالية

التخصص ومتميزة الكفاءة، ويعتبر مؤشر (القيد الإجمالي*) لمرحلة التعليم العالي احد الآليات المستخدمة لقياس تقدم الدول في مجال ارساء مجتمع المعرفة، والجدول التالي يبين معدلات القيد الاجمالية للمرحلة الاولى والثانوية والمرحلة العليا اذ من خلاله نلاحظ ارتفاع معدل القيد الاجمالي لمرحلة التعليم العالي في السعودية من ١٤.٧% الى ٣٦.٨ % للفترة ١٩٩٠ – ٢٠١١، وتراجع هذا المعدل في قطر من ٢٧.٠ % الى ١١.٦ % لنفس الفترة المذكورة .

جدول (٢)

معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم للفترة ١٩٩٠ – ٢٠١١

الدول	المرحلة الأولى		المرحلة الثانوية		المرحلة العليا	
	١٩٩٠	٢٠١١	١٩٩٠	٢٠١١	١٩٩٠	٢٠١١
الإمارات	104.3	106.5	67.0	92.4	9.2	25.2
البحرين	110.0	105.3	99.7	96.8	17.7	32.1
السعودية	108.6	106	74.6	104.3	14.7	36.8
عمان	86.1	103.8	45.7	104.1	4.0	29.0
قطر	99.4	99.3	80.7	96.5	27.0	11.6
كويت	60.2	105.6	42.9	101.0	12.0	17.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، ٢٠١٣، ص ٣٤٠

(*) معدلات القيد الإجمالي :عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة .

وهناك مؤشرين يتم من خلالها تحديد نوعية النظام التربوي هما:[٨]

الأول : مدى امتلاك المتعلم لمنظومة المعارف والمفاهيم عن الكون والإنسان والحياة .

الثاني : منظومة القيم التي يمتلكها المتعلم بعد مروره بتجربة التعليم وأن تسارع الفجوة في التعليم والمعرفة في دول المجلس يستدعي تخصيص المزيد من الموارد للارتقاء بالتعليم وتوسيع مظلته ليشمل كافة الشرائح في المجتمع، وزيادة الأنفاق على البنية التحتية وتطوير المناهج ورفع مستوى المعلمين في النواحي المادية والفنية حيث أن جميع الدساتير في الدول العربية نصت الى إلزامية التعليم ومجانيته والمساواة بين الجنسين والأنفتاح على المناهج والعلوم العصرية .وأخيراً فأن القيام بعملية أصلاح التعليم يعتمد على رباعية متكاملة هي:[٩]

١- البنية المعرفية:وتقوم على اربع مكونات الأولى تعلم نشط يرتكز على المتعلم لتنمية قدراته على التعامل الذاتي مع مصادر المعرفة، الثاني هو التقويم المستمر لإداء المتعلم وهو تقويم شامل يرتبط بعملية التعليم، أما المكون الثالث هو تقنية المعلومات والاتصال وتوظيفها بفعالية في عملية التعليم والتعلم والتقويم، اما المكون الرابع هو المنهج المرن وهو إطار واسع من معايير التعليم والتعلم البنائية تعطي مساحة كبيرة للمعلم والمتعلم معاً في أن يحددا حاجتهما التربوية من المعرفة والمعلومات والقيم .

٢- البنية التنظيمية:هي مجمل العلاقات الاجتماعية التي يتم من خلالها إدارة قاعة الدراسة وإدارة المدرسة وأن تتوفر في هذه البنية أسس الحكم الرشيد الذي يقوم على المساءلة والشفافية والمشاركة المجتمعية واللوائح والقواعد المحددة ودعم الممارسات الديمقراطية بين التلاميذ والمدرسين وأولويات الأمور .

٣- البنية التكنولوجية:أن توفير تقانة المعلومات والاتصال في المدارس العربية لابد أن يكون موجهاً الى التجديد والإبداع والاهتمام بأعداد المدرسين والقيادات المدرسية على نحو يمكنها من استخدام التقانة واستعمالها لتجديد العملية التعليمية والإدارة المدرسية، وعلى سبيل المثال تطبيق المدرسة الذكية أو جامعة المستقبل كآلية تهدف الى تطوير التعليم .

ويقصد بالمدرسة الذكية:هي عبارة عن مدارس مزودة بفصول الكترونية بها أجهزة حواسيب وبرمجيات تمكن الطلاب من التواصل الكترونياً مع المدرسين والمواد المقررة، كما تمكن المدارس الذكية من التواصل مع المدارس الأخرى التي تعمل بنفس النظام وكذلك التواصل مع أولياء أمور الطلاب وكما تمكن الإدارة الألكترونية من أنظمة الحضور والانصراف ووضع الامتحانات وتصحيحها .[١٠]

أما جامعة المستقبل:تستخدم مخرجات المدرسة الذكية كمدخلات لها، وحيث يتم إنشاءها على نفس خطوات المدرسة الذكية مع بعض الاختلافات .[١١]

٤- السياق العالمي:الوجه الآخر لمجتمع المعرفة هو الانتشار العالمي حيث أصبح التعليم لمجتمع المعرفة هو الذي يمكن النشئ من التفاعل مع المستجدات العالمية ومن القدرة على المنافسة في اقتصاد المعرفة والإندماج الإيجابي في سياق عالمي تتزايد فيه تأثيرات العولمة ومتطلباتها .

ولكي يتم أعداد جهود رأس المال البشري الخليجي ليصبح جاهز للولوج في مجتمع المعرفة لابد من أتباع الخطط والبرامج الشاملة التي تستهدف تطوير ما يلي:[١٢]

١- القضاء على الأمية .

٢- نشر وتوطين تقنية المعلومات والاتصالات ليتم استخدامها في المدارس والمؤسسات الإنتاجية والخدمية .

٣- التركيز على اللغات العالمية وبخاصة اللغة الإنكليزية حيث أن إتقان اللغات الأجنبية يشكل قوة دافعة نحو مجتمع المعرفة .

٤- أعادة هيكلة المؤسسات التعليمية لتحقيق حوكمة رشيدة وإدارة ديمقراطية تقوم على اللامركزية والمشاركة الاجتماعية .

٥- التفاعل الإيجابي مع التقويم العالمي وهو التوسع في الاشتراك في الاختبارات الدولية مثل اختبارات بيزا وتيمس التي يقاس عليها مدى نجاح مخرجات التعليم وكيفية أداء الطلاب وفقاً لما يدور في العالم واستثمار ذلك في رسم سياسات تطوير التعليم .

٦- تطوير طرق التعليم والتعلم وتقويم التلاميذ والمناهج لتشكيل بيئة داعمة للتفكير والابتكار والإبداع والتجديد في منظومة جديدة تمكن من إعداد الأجيال الجديدة لمجتمع المعرفة.

الشكل البياني (١) يوضح آلية التحرك نحو مجتمع المعرفة، حيث أن هناك خطة مستقبلية لبناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي فهي تتضمن محاور العمل هي:

١- التوظيف في خدمة التنمية الإنسانية .

٢ - توفير البيئات التمكينية .

٣ - نقل وتوطين المعرفة .

وتستند الخطة إلى ثلاث أسس وقواعد وهي:

أ- الانفتاح والتواصل .

ب-الحرية أنها أفق يؤهل المجتمع للمشاركة الجماعية في بناء المعرفة .

التكامل مع الحاجات التنموية للمجتمع وهو الانخراط في إنتاج وتوظيف وتوسيع مكاسب الإنسان العربي في التنمية الإنسانية الشاملة .

الشكل (١) آلية التحرك نحو مجتمع المعرفة العربي

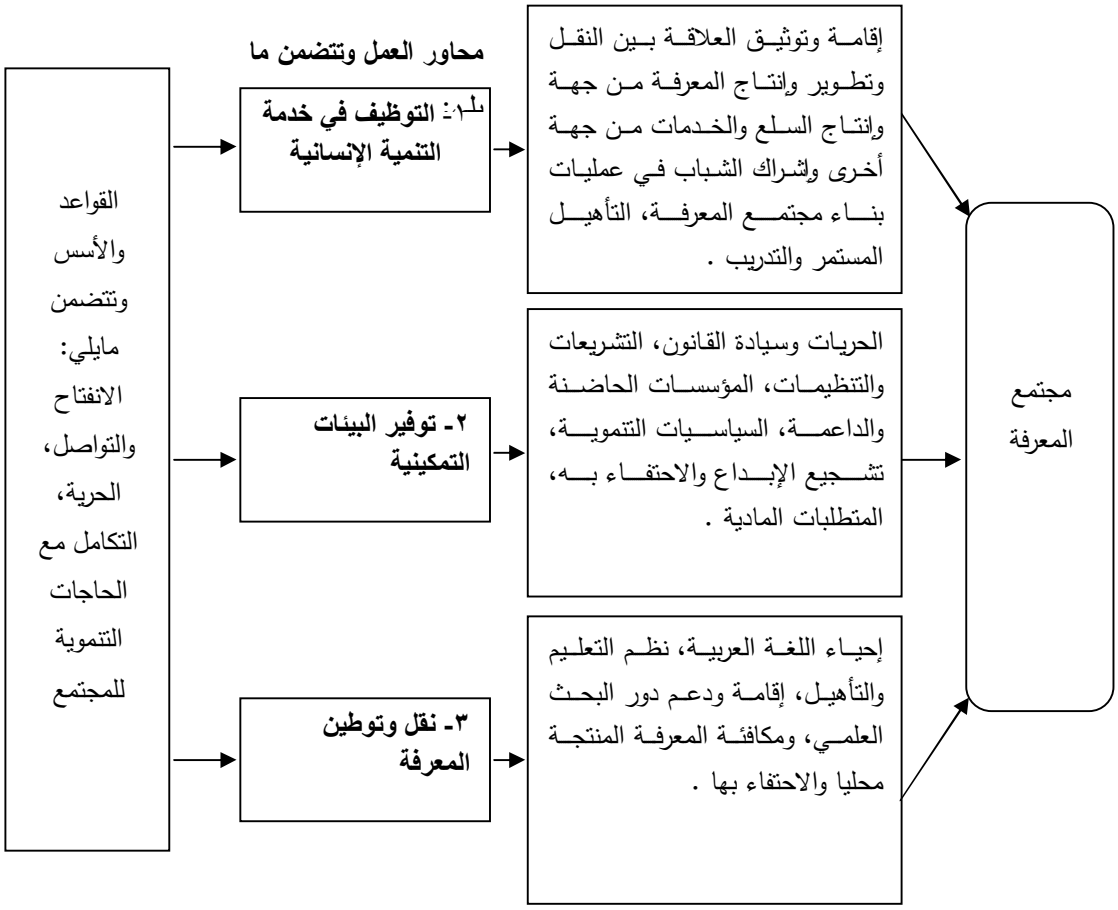

المصدر : تقرير المعرفة العربي، نحو تواصل معرفي منتج، الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي، ٢٠٠٩، ص٢٠٤ .

أن مجتمع المعرفة يعرف على أنه التحول الاقتصادي في اقتصاد صناعي قائم على الصناعة يركز على إنتاج السلع وتسويقها الى اقتصاد معرفي قائم على المعرفة ويركز على إنتاجها وتطبيقها .

ويمكن الوصول الى مجتمع المعرفة من خلال المراحل الآتية : - [١٣]

١- حاضنات المعرفة وتتضمن المدارس، التعليم الفني والمهني، التعليم العالي، مصادر التعليم المفتوح والتعلم عن بُعد، الطلبة الموهوبون في العلوم والرياضيات .

٢- إنتاج المعرفة وتتضمن الابتكار والريادة وحقوق الملكية الفكرية والمراكز البحثية في العلوم والتقنية .

٣- الخدمات المعرفية يكون فيها عنصر التعليم هو عنصر مهم وأساسي في صناعة المعرفة ويؤثر على الاقتصاد ورأس المال البشري وحتى نحصل على هذا النوع من رأس المال، يجب ان نتعرف الى مكونات هذا العنصر وهي جودة نظام التعليم ومخرجات العلوم والرياضيات، جودة كليات الإدارة، استخدام النت في المدارس، جودة المعاهد البحثية، وجود المهندسين والعلماء،والاهتمام بتدريب الموظفين، جودة المعاهد البحثية .

٤-وأخيراً مرحلة تطبيق المعرفة ويتم فيها تعزيز الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطبيقات الزراعة والصحة والتطبيقات التقليدية .

واخيرا هناك ثلاث محاور رئيسية تشكل الخطوات الرئيسية لتحرك الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة وهي:

المحور الأول يسمى المتطلبات الأساسية، المحور الثاني يسمى بمحاور العمل، أما المحور الثالث يتضمن (مهارات وقيم وتمكين) لمجتمع المعرفة النشئ العربي، ويتوج هذا الصرح بالنواتج والتي تتضمن تحقيق التنمية البشرية المستدامة لتمثل المظلة الأوسع والجامعة لمجمل عمليات إعداد النشئ لإقامة مجتمع المعرفة والشكل البياني (٢) يوضح ذلك .

الشكل (٢)

الخطوات الرئيسية للتحرك لإعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة

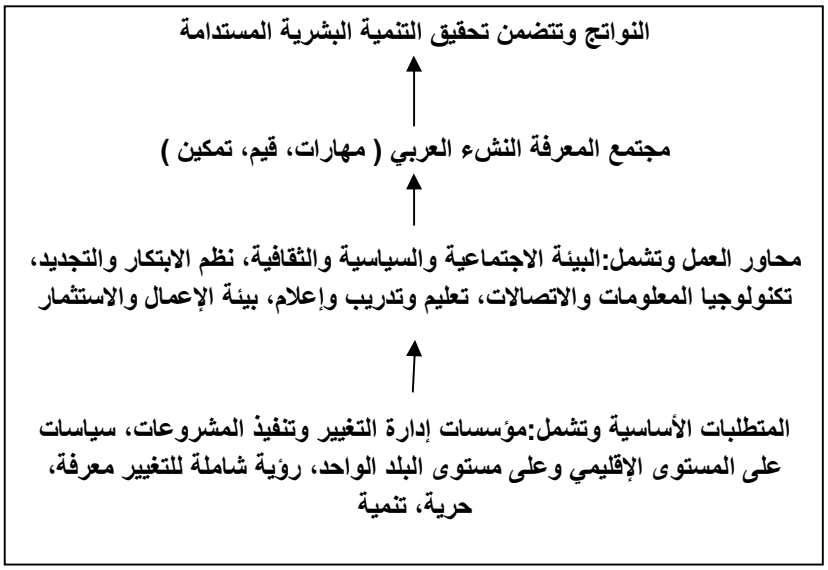

المصدر:تقرير المعرفة العربي، الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، إعداد الأجيال الناشئة مجتمع المعرفة، دبي، لعام ٢٠١٠-٢٠١١، ص١٢٧ .

ويمكن توضيح بعض جهود دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق مشاريع ناجحة تسهم في بناء مجتمع المعرفة ومنها:[١٤]

أ- **السعودية:** توجد مؤسسة الملك عبد العزيز لرعاية الموهوبين ورسالتها هي اكتشاف موهوبين ورعايتهم، وقامت بنشر مجلة موهبة وبترجمة العديد من الكتب الى العربية، وتسعى الى أنشاء حاضنة للمخترعات بهدف تطوير مخترعات السعوديين وتحويلها الى سلع وخدمات، وتدعم المؤسسة الإبداعية الفنية والثقافية كجانب من جوانب المعرفة الى جانب الاختراعات العلمية .

ب- الأمارات: تم تأسيس مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم عام ٢٠٠٧ بمبادرة من الشيخ محمد بن راشد، وخصص لها ١٠ مليون دولار كوقف معرفي، ومن أهداف المؤسسة تطوير القدرات المعرفية والبشرية في المنطقة العربية، والاستفادة من تلك القدرات في ايجاد جيل جديد قادر على دعم جهود التنمية الشاملة في انحاء الوطن العربي .

اما مبادرة دبي العطاء أصبحت امتداداً للوقف السابق، كما أطلقت المؤسسة برامج بعثات دراسية مثل برنامج محمد بن راشد للبعثات الذي يندرج تحت قطاع المعرفة والتعليم ويقدم منحاً مجانية الى كبرى الجامعات العالمية للطلاب العرب المؤهلين .

ج- عُمان: تم تأسيس مؤسسة الأبحاث العالمية في مسقط عام ٢٠٠٥ مؤسسة غير حكومية مستقلة وغير ربحية، وتهدف المؤسسة القيام بأبحاث اقتصادية محلية وعالمية مع التركيز على العالم العربي، علماً أن المؤسسة هي العضو الإقليمي لشبكة معهد فريزر للحريات الاقتصادية .

د- **قطر:** تتضمن رسالة مؤسسة قطر إعداد الشباب في قطر وفي دولة المنطقة لمواجهة تحديات عالم دائم التغيير كما تتضمن الارتقاء بدولة قطر كي تتصدر مركزاً ريادياً في مجال التعليم الإبداعي والبحث العلمي، وتركز عمل المؤسسة في التعليم، العلوم والبحوث، المجتمع

ثالثاً: مفهوم اقتصاد المعرفة ومرتكزاته ومؤشرات دليل الاقتصاد المعرفي

يعرف اقتصاد المعرفة : بأنة الاقتصاد الذي يؤدي فيه توليد المعرفة وتوظيف هذه المعرفة الدور الأساسي في خلق الثروة ويطلق عليه تسميات اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرقمي خلافاً لما كان عليه الحال في الحقب السابقة حيث لعبت الآلات والمعدات والأيدي العاملة الدور الأساسي في خلق الثروة، وتعتبر وحدة رأس المال الأساس في اقتصاد المعرفة حيث أن [هناك ثلاثة انواع من مفاهيم رأس المال مثل الاجتماعي والمعرفي والثقافي، ويعد مفهوم رأس المال المعرفي على قيمة المعلومة والتقنية والمهارة والفكرة وإمكانية تحويل كل ذلك الى ثروة وقوة تساهم في تعزيز النمو والتنمية أذ تحول مفهوم رأس المال البشري الى أداة جديدة من أدوات قياس الأداء المعرفي والتنموي للدول وهو يقيس الثروة القومية للدول ويحدد مركزها النسبي ومدى استعدادها لاقتصاد المعرفة] .[١٥]

وهناك أسباب عديدة لتأثير المعرفة في الاقتصاد أبرزها: [١٦]

١- تطور تقنات المعلومات والاتصالات الى نقل سريع ورخيص للمعلومات وتداول المعرفة في أرجاء العالم .

٢- أدى التنافس الدولي الى تخفيض الكلفة .

٣- أدى التطور العلمي والتقني الى زيادة النمو المعرفي .

٤- ساعدت التقانات الرقمية على تخفيض كلف معالجة وخزن واستحصال المعلومات بسرعة عالية.

٥- أدت زيادة دخول الأفراد وتغيير أذواقهم الى زيادة الطلب على منتجات اقتصاد المعرفة .

والجدول (٣) يبين خصائص اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع خصائص الاقتصاد التقليدي .

جدول (٣) خصائص اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد التقليدي

		الاقتصاد التقليدي	اقتصاد المعرفة
الخصائص التقنية	مجال المنافسة:	وطنية	عالمية
	الأسواق	مستقرة	متقلبة
	حركة الأعمال:	منخفض – متوسط	مرتفع
	دور القطاع العام:	تجهيزي: البنية التحتية،السياسات التجارية، الصناعات المفيدة	توجيهي: الخصخصة، الأنضمام لمنظمة التجارة العالمية توجيهي: الخصخصة، التكتلات الإقليمية، الشراكة مع القطاع الخاص
خصائص العمالة والتوظيف	علاقات سوق العمل	تنافسية	تضامنية – مشتركة
	المهارات المطلوبة	مهارات محددة حسب الوظائف	تعلم شامل
	التنظيم اللازم :	محدد حسب المهام	تعلم مستمر مدى الحياة
	أهداف السياسات:	أحداث فرص التوظيف	الأجور – الدخول المرتفعة
خصائص الإنتاج	العلاقة مع المنشآت الأخرى	مغامرات – مخاطر مستقلة	الأتحاد والتعاون
	مصادر الميزة التنافسية	الكتل الاقتصادية	التجديد، الجودة، النوعية
	المصدر الرئيسي للإنتاجية	المكنة	الرقمية
	موجهات النمو	مدخلات العوامل(العمل،رأس المال)	الابتكار، التجديد، الأختراع، المعرفة

المصدر محمد عبد العال صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، مداخلة مقدمة الى المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، للمدة، ٢-٣ /١٠/ ٢٠٠٥، ص٥

يعد الاقتصاد المعرفي : هذا المعنى أكثر أتساعاً ورحابة بحيث يشمل حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستشارات الذهنية داخل نسيج الاقتصاد سواءاً كان نشاطاً سلعياً أو خدمياً أو نقدياً .[١٧]

أما مرتكزات نظام الاقتصاد المعرفي فهي ما يلي:[١٨]

١- ملكية المعرفة: أي إعطاء هذه الحقوق ومنها براءات الاختراع والعلاقات التجارية والأسرار التجارية وحقوق الطبع لمن بذل الجهد لابتكارها دون غيرة من الناس وذلك لتوفير الحافز لبذل هذا الجهد .

٢- الأسواق المالية : يعد النظام المالي ومؤسساته الرئيسية بمثابة العقل المدبر الذي يدير اقتصاد المعرفة .

٣- تدريب عمال المعرفة : لكي يتم نقل القوى العاملة من الصناعات المتغيرة الى الصناعات الواعدة (النامية) يجب أن تتمتع أسواق العمل بمرونة كافية وزيادة العمالة من أجل اكسابها المهارات اللازمة للوظائف الجديدة .

٤- أرضاء الزبائن : نتيجة التنافس العالمي والشبكة العنكبوتية وتحرير التجارة كلها عوامل وضعت في أيدي المستهلكين بحيث أصبح قطاع الأعمال مطالباً لأرضاء الزبائن ويتطلب ذلك معرفة دقيقة بكل مستهلك وبكل أساليب الحفاظ على قيادة المنافسة .

٥- الحاجة للتعليم وظاهرة التوظيف : سيكون التعليم مطلباً أساسياً ومستمراً أثناء حياة الإنسان العملية وأصبحت التربية والتكوين المستمر الشرطان الأساسيان لبلورة البنية الثقافية ونجاحها داخل أي مجتمع .

جدول(٤) خصائص الاقتصاد المعرفي في مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد المعرفي
الاستثمار في رأس المال المادي	الاستثمار في رأس المال المعرفي
الاعتماد على الجهد العضلي بدرجة اساسية في الاقتصاد التقليدي	الاعتماد على الجهد الفكري بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي
استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها البيروقراطية الساطوية	ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة
الآلة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي	الرقمية هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي
التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل	يهدف الاقتصاد المعرفي الى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام القوى العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر
أنه اقتصاد ندرة تنضب موارده بكثرة الاستخدام	انه اقتصاد وفرة حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام
خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف) والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام	خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام
العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة تتسم بالاستقرار	العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار
العلاقات بين قطاعات الأعمال والدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها وتصدر أوامرها طبقاً لمتطلبات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية	العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة في الاقتصاد المعرفي في قائمة على التحالف والتعاون

المصدر : علي حسن يعن الله القرني، (متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة)، رسالة دكتوراه مقدمة الى الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩، ص٤٩.

أما أهم التحديات الأساسية التي تواجه التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في التحول نحو الاقتصاد المعرفي هي كما يلي:[١٩]

١- فجوة تقنية واسعة تتجسد في ضعف قنوات الإنتاج في دول الخليج العربي (عدا الصناعات البتروكيمياوية) .

٢- فجوة مخرجات المؤسسات التعليمية وعدم انسجامها مع متطلبات سوق العمل .

٣- تدني نسب الأنفاق على البحث العلمي والتطوير في هذه الدول .

أما آليات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في دول المجلس ولأجل مواجهة التحديات السابقة الذكر فإنّه على هـذه الدول تبني استراتيجيات لحفـز الاقتصاد المعرفي على كافة المستويات وبخاصة ما يلي:(٢٠)

أ- الاهتمام بالقطاع التعليمي .

ب-تطوير البحث العلمي في كافة الجوانب .

ج- امتلاك وتوطين التكنولوجيا .

وللانتقال الى اقتصاد معرفي يتطلب أعداد جيل جيد للموارد البشرية الوطنية ووضع ضوابط لاستقطاب عمالة وافدة تتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة .

ولقد حققت دول المجلس أعلى معدل نسبي للحريات الاقتصادية بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحديث البنية التحتية، واعطاء دور أكبر وأوسع للقطاع الخاص في الدورة الإنتاجية، حيث يكشف دليل التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (تربع دول مجلس التعاون الخليجي) في مركز متقدم على الدول العربية الأخرى وكما هو موضح بالجدول (٥) ويرتكز هذا الدليل على مايلي:(٢١)

أ- المؤشرات الاقتصادية وتتضمن ما يلي:

١- محور المؤسسات ويعكس هذا المحور أداء القطاعين العام والخاص وهو عبارة عن البيئة التنافسية التي تتفاعل فيه الأفراد والشركات الحكومية من اجل زيادة الدخل القومي وتعزيز الاقتصاد أذ بلغ هذا المؤشر في دولة قطر حوالي (5.77) نقطة مقارنة بباقي دول المجلس لعام ٢٠١٣ .

٢- محور البنية التحتية هو مدى توافر البنية التحتية الجيدة في مختلف مناطق الدولة وحيث هذا المؤشر بدولة الكويت بلغ حوالي (4.38) نقطة مقارنة بباقي دول المجلس لنفس العام.

٣- محور مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي ويعكس واقع أداء الدولة وسياستها على مستوى الاقتصاد الكلي ويلعب الدور الأساسي في القدرة التنافسية للدولة إذ بلغ هذا المؤشر بدولة قطر حوالي (6.66) نقطة مقارنة بباقي دول المجلس لنفس العام.

٤- محور الصحة والتعليم الأساسي وبلغ هذا المؤشر بدولة الكويت حوالي (5.66) نقطة مقارنة بدول المجلس الأخرى لنفس العام .

ب- مجموعة محفزات الكفاءة وتتضمن مايلي:

٥- محور التعليم العالي والتدريب ويقيس هذا المحور معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية والجامعية بالإضافة إلى جودة ونوعية التعليم ومخرجاته إذ بلغ هذا المؤشر حوالي (4.94) نقطة في دولة قطر مقارنة بدول المجلس الأخرى لنفس العام .

٦- محور كفاءة السوق ويعكس هذا المحور مدى توافر المنافسة الصحيحة بين الشركات المحلية، ودور الدولة في إيجاد تسهيلات حتى تتمكن السلع والخدمات من الوصول الى الأسواق العالمية وحيث بلغ هذا المؤشر في الامارات حوالي (5.31) نقطة مقارنة بدول المجلس الأخرى لنفس العام .

٧- محور كفاءة سوق العمل يعكس هذا المحور فعالية القوى العاملة ومدى توافر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ومرونة سوق العمل في توزيع هذه على كافة القطاعات الاقتصادية أذ بلغ هذا المؤشر حوالي (5.24) نقطة في دولة الإمارات مقارنة بباقي دول المجلس الأخرى لنفس العام .

٨- محور تطور الأسواق المالية يعكس هذا المحور كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية الى أكثر الاستثمارات إنتاجية وفعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين وحيث بلغ هذا المؤشر في دولة قطر حوالي (5.12) نقطة مقارنة بباق دول المجلس الاخرى لنفس العام .

٩- محور الجاهزية التكنولوجية ويعكس مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وعلى مدى الجاهزية التكنولوجية التي تمتلكها الدولة والاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة التي يتم الحصول عليها محلياً أو أستيرادها من الخارج أذ بلغ هذا المؤشر في دولة قطر حوالي (5.28) نقطة مقارنة بباقي دول المجلس الاخرى لنفس العام.

ج- مجموعة عوامل الابتكار والتطوير ويتضمن ما يلي:

١٠- محور مدى تطور بيئة الأعمال ويعكس هذا المحور تطور مجتمعات الأعمال المتخصصة في الدولة والتي لها دور فاعل في إنتاج سلع متطورة عبر آليات إنتاج متقدمة وحيث بلغ هذا المؤشر بدولة قطر حوالي (5.33) نقطة مقارنة بدول المجلس الاخرى لنفس العام .

١١- محور الابتكار هو الركيزة الأساسية للوصول إلى الاقتصاد المعرفي المتميز وخلق إنتاجية مستدامة، ويعكس هذا المحور البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات وطنية سواء كانت عامة أو خاصة ومراكز البحث والتطوير وتوافر العلماء وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية وحيث بلغ هذا المؤشر بدولة قطر حوالي (4.71) نقطة مقارنة بباقي دول المجلس الأخرى لنفس العام، وعلى مستوى دول العالم يقع تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي كالأتي (قطر تحتل المرتبة ١١، السعودية تحتل المرتبة ١٨، الإمارات تحتل المرتبة ٢٤، ’عمان تحتل المرتبة ٣٢، البحرين تحتل المرتبة ٣٥، الكويت تحتل المرتبة ٣٧) وهذا التصنيف على المستوى العالمي وفق ما أشير إلية في تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٣ .

والجدول (٥) يبين المؤشرات ذات الصلة بالاقتصاد المعرفي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٣

جدول(٥) بعض المؤشرات ذات الصلة بالاقتصاد المعرفي لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٣

المؤشرات الاقتصادية وتتضمن مايلي:	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	السعودية	الأمارات
١- محور المؤسسات	٥.١٣	٤.٢٠	٥.٢٩	٥.٧٧	٥.٣٥	٥.٥٠
٢- محور البنية التحتية	٥.١٩	٤.٣٨	٥.٠٤	٥.١٢	٥.٢٣	٦.١٢
٣- محور مدى الأستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي	٥.٥٠	٦.٥٨	٦.٥٦	٦.٦٦	٦.٥٥	٦.٤١
٤- محور الصحة والتعليم الأساسي	٦.٠٧	٥.٦٦	٥.٨٨	٦.٢٩	٥.٨٢	٦.٠٨
مجموعة محفزات الكفاءة وتتضمن ما يلي:						
٥- محور التعليم العالي والتدريب	٤.٩٣	٤.٠١	٤.٣٣	٤.٩٤	٤.٧٩	٤.٩٠
٦- محور كفاءة السوق	٥.١٠	٤.١٤	٤.٨٦	٥.٢٤	٥.١٢	٥.٣١
٧- محور كفاءة العمل	٤.٨٩	٤.٠٨	٤.٦٦	٥.٠١	٤.٤٧	٥.٢٤
٨- محور تطور الأسواق المالية	٤.٩٩	٤.٠٠	٤.٧٤	٥.١٢	٤.٨٨	٤.٧٤
٩- محور الجاهزية التكنولوجية	٤.٧٢	٣.٧٧	٤.٢٦	٥.٢٨	٤.٩١	٥.٠٥
مجموعة عوامل الابتكار والتطوير وتتضمن مايلي:						
١٠- محور مدى تطور بيئة الأعمال	٤.٣٤	٣.٨٨	٤.٣٨	٥.٣٣	٤.٩١	٥.١٠
١١- محور الابتكار	٣.١٣	٢.٨٤	٣.٤٤	٤.٧١	٤.٠٣	٤.١٨

Source : The Gobal Competitveness Report , 2013, p16-p20 .

رابعاً : دور التعليم والمعرفة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة

تعرف التنمية البشرية هي توسيع لحريات البشر، فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، ويسعوا الى تحقيق الاهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في أطار من الانصاف والاستدامة على كوكب يعيش عليه الجميع، فالبشر افراد وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية وهم المستفيد منها . وتركز على مكونات اساسية هي:(٢٢)

١-التمكين من خلال توسيع قدرات الناس .

٢-التعاون فالتنمية البشرية لا تعنى بالناس افراداً فقط بل تعنى ايضاً بكيفية تفاعلهم وتعاونهم في المجتمعات المحلية .

٣-الانصاف ولا ينطبق ذلك على الثروة والدخل فقط بل السعي الى تحقيق الانصاف في القدرات الاساسية وفي الفرص .

٤- الاستدامة بحيث تلبي التنمية البشرية حاجات الجيل الحاضر من دون ان تعرض للخطر قدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها .

٥-الامن بحيث يكون الناس متحررون من التهديدات المزمنة مثل المرض والقمع وكذلك من حدوث اختلالات مفاجئة ومؤلمة في حياتهم اليومية .

والنمو الاقتصادي الجيد الذي يعزز التنمية البشرية بجميع أبعادها، هو النمو الذي يحقق الآتي:(٢٣)

١- يولد العمالة الكاملة ويؤمن الرزق للناس.

٢- يعزز حرية الناس ويسهم في تمكينهم من تحقيق اهدافهم .

٣- يوزع الفوائد توزيعاً عادلاً

٤- يعزز التماسك الاجتماعي والتعاون بين الافراد والمجموعات المختلفة .

٥- يصون التنمية البشرية في المستقبل .

عناصر التنمية البشرية: هي المنظومة المتكاملة التي تتعلق بعناصر العرض والطلب الخاصة بالموارد البشرية، والتي تشمل تنمية هذه الموارد من ناحية واستثمارها من ناحية اخرى وتتضمن هذه المنظومة مجموعتان من العناصر التي تترابط وتتفاعل في اطار المعايير والقيم والاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع وهذه العناصر هي: - [٢٤]

أ- العرض من الموارد البشرية والعوامل المؤثرة فيه .

ب-الطلب على الموارد البشرية والعوامل المؤثرة فيه .

أ-العرض من الموارد البشرية والعوامل المؤثرة فيه:يعني العرض مجموع المتاح من الموارد البشرية للتشغيل خلال فترة زمنية معينة وهناك العديد من العوامل المؤثرة في هذا المجال ولعل من أهمها: (عدد السكان، الهجرة بأنواعها الداخلية والخارجية، العادات والتقاليد، درجة المهارة، القواعد التنظيمية للعمل، الاجور والمزايا النقدية للعمل)

ب-الطلب على الموارد البشرية والعوامل المؤثرة فيه:هو طلب اجمالي الاحتياجات من الموارد البشرية الخاصة بمشروع معين، او قطاع او على المستوى القومي خلال فترة زمنية معينة .

اما العوامل المؤثرة في الطلب على الموارد البشرية من اهمها:

١-معدل النمو في الناتج وذلك على مستوى المشروع وعلى المستوى القومي .

٢-التغير في متوسط إنتاجية الموارد البشرية.

٣-معدل الأجور ونسبة الاجور الى تكاليف الإنتاج.

٤-الاستثمارات المنفذة وحجمها على مستوى المشروع.

٥-حجم التوسعات المتوقعة في المستقبل تؤثر ايضاً على الطلب الخاص بالموارد البشرية .

٦-نمط التكنولوجيا المستخدم من حيث كونها كثيفة العمل او كثيفة رأس المال .

٧-الحالة الاقتصادية من حيث الانتعاش والكساد.

٨-حجم الطلب على منتجات المشروعمحلياً وخارجياً

٩-معامل رأس المال / العمل .

١٠-معامل استخدام قوة العمل اي النسبة بين العمل والإنتاج والاهداف الموضوعة والمخططة (مصفوفة العمالة / إنتاج) .

وأخيرا تتأثر الموارد البشرية على جانبي العرض والطلب بشكل عام بمجموعة من العوامل التي ترافق حركة العولمة والتطورات العالمية وتتأثر بها او تؤثر فيها بأسلوب او بأخر وتتضمن مايلي (العوامل السكانية والجغرافية والعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والعوامل السياسية والعوامل الدولية) .

إن تنمية الموارد البشرية عملية واسعة ومتشابكة ويمكن تحقيقها من خلال وسائل متعددة ومتنوعة ومن أهمها:[٢٥]

١- التعليم : يعتبر من أهم الوسائل التي تسهم في تنمية الموارد البشرية وهذا يتم من خلال تزويد الفرد بالمعلومات التي تؤدي الى تطوير وعي وثقافة الفرد والمجتمع وذلك لأن النظام التعليمي يزود خريجه بالثقافة التي تجعلهم أكثر وعياً وأدراكاً لاحتياجاتهم الخاصة واحتياجات المجتمع، وكذلك أعداد الباحثين للعمل في مؤسساته ومعاهده وفي المراكز المتخصصة بالبحث العلمي .

٢- التدريب : يعتبر هذا نوعاً من أنواع التعليم الذي يتم من خلاله تعلم أداء أعمال ومهن محددة لأن التدريب يركز على الجوانب العملية في حين التعليم يعتمد على طبيعة العمل ومواصفات العامل والحاجة والأمكانات .

٣- المتابعة الذاتية : تعتبر ركناً هاماً وأساسياً في تنمية الموارد البشرية وذلك لأن التعليم والتدريب لايحققان كامل هدفهما بدون أن تتوفر الأستمرارية والتي تتحقق من خلال المتابعة الذاتية من قبل الأفراد .

٤- المستوى الصحي : أن تحسن المستويات الصحية للأفراد يترتب عليه أرتفاع قدرتهم والى زيادة إنتاجهم .

٥- المستوى المعاشي : أن تحسن مستويات المعيشة بأرتفاع الدخل الفردي الحقيقي والذي يرتبط بكمية السلع والخدمات التي يحصل الأفراد عليها، الأمر الذي يؤدي الى زيادة القدرات الإنتاجية للأفراد ويمكنهم من رفع مستوى أدائهم وزيادة إنتاجيتهم .

والجدول التالي (٦) يبين دليل التنمية البشرية والتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي حيث من خلاله نلاحظ إن الأمارات حققت أعلى نسب مئوية في دليل التنمية البشرية والتعليم (من ناحية تنمية بشرية مرتفعة جداً) باحتلالها المرتبة الثلاثون في دليل التنمية البشرية والتعليم على مستوى دول العالم، ثم تليها السعودية (من ناحية تنمية بشرية مرتفعة) باحتلالها المرتبة السادسة والخمسون على مستوى دول العالم .

جدول (٦) دليل التنمية البشرية والتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار %من فئة ١٥سنة وما فوق ٢٠٠٥ - ٢٠١٠	النسبة الإجمالية لالتحاق بالمدارس			موارد التعليم الابتدائي	
		الابتدائي % ٢٠٠١-٢٠١٠	الثانوي % ٢٠٠١-٢٠١٠	العالي % ٢٠٠١-٢٠١٠	نسبة التلاميذ إلى المعلمين (عدد التلاميذ إلى المعلمين) ٢٠٠٥-٢٠١٠	المعلمون المدربون % ٢٠٠٥-٢٠١٠
تنمية بشرية مرتفعة جدا وتتضمن مايلي:	90.0	105.4	95.2	30.4	15.6	100.0
٣٠- الإمارات						
٣٧- قطر	94.7	105.9	58.2	10.2	11.2	48.9
٤٢- البحرين	91.4	106.6	96.4	51.2	--	--
تنمية بشرية مرتفعة وتتضمن مايلي:	86.1	98.9	96.8	32.8	11.4	91.5
٥٦- السعودية						
٦٣- الكويت	93.9	94.8	89.9	18.9	8.6	100.0
٨٩- ’عمان	86.6	83.9	91.3	26.4	11.8	100.0

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١،الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طبع في الولايات المتحدة الأمريكية، ص ١٦٢ – ص١٦٤

الاستنتاجات

١- تعد اقتصاديات التعليم جانب مهم في الاقتصاد وتركز على العوامل الآتية (العامل الباقي في النمو الاقتصادي ورأس المال البشري، نظرية رأس المال البشري، العائد في الاستثمار في التعليم، وتحليل سوق العمل ومدخل القوى العاملة) .

٢- أن عملية تطوير التعليم تعتمد على البنية المعرفية، البنية التنظيمية، البنية التكنولوجية، السياق العالمي .

٣- آلية التحرك نحو مجتمع المعرفة العربي تتضمن محاور العمل فيها (التوظيف في خدمة التنمية الإنسانية، توفير البيئات التمكينية، نقل وتوطين المعرفة) .

٤- حققت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى معدل نسبي للحريات الاقتصادية معتمدة على دليل التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس ويرتكز الدليل على المؤشرات الاقتصادية، مجموعة محفزات الكفاءة، مجموعة عوامل الابتكار والتطوير .

٥- أن تنمية الموارد البشرية ودور التعليم والمعرفة في تنمية هذه الموارد يعتمد على التعليم، التدريب، المتابعة الذاتية، المستوى الصحي والمعاشي .

٦- أهم التحديات الأساسية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في التحول نحو الاقتصاد المعرفي هي (فجوة تقنية واسعة تتجسد في ضعف قنوات الإنتاج في دول الخليج العربي ماعدا الصناعات البتروكيمياوية)، (فجوة مخرجات المؤسسات التعليمية وعدم انسجامها مع متطلبات سوق العمل)،(تدني نسب الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في هذه الدول)

التوصيات

١- مراجعة سياسة قبول الطلاب في جامعات دول المجلس (سياسة الباب المفتوح) إذ أن التوسع في التعليم الجامعي سيؤدي الى ضغط متزايد على إمكانيات التعليم ويحد من جهود التحسن النوعي فيه والى تزايد مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات وعلاجها تطبيق سياسة قبول متوازنة تأخذ في الاعتبار احتياجات الطلبة والتنمية وسوق العمل والاهتمام بتطوير الكليات الفنية المتوسطة وتوسيع استيعابها .

٢- تدريب الهيئات التدريسية والإدارية على المهارات اللازمة لتطبيق نظام الجودة والاعتماد في الجامعات .

٣- دراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل من الخرجين في الاختصاصات المختلفة وبناء آلية للتعرف على احتياجاته لاستيعابها في خطط التعليم العالي مع أنشاء قاعدة بيانات تفي لهذا الغرض .

٤- تعزيز التنسيق والتكامل بين الوزارات العربية المعنية بالتعليم العالي بكل مستوياتها واقرار سياسة عربية موحدة لأعداد الموارد البشرية وتفعيل الإستراتيجية العربية الموحدة للتعليم العالي.

٥- ولأجل تنمية وتطوير الواقع التعليمي الحالي في دول المجلس فيجب أتباع مايلي : تأكيد تنمية الإبداع العلمي والمنطقي وتنمية القدرة على حل المشكلات والانفتاح الفكري والابتعاد عن النمطية والجمود الفكري وتعزيز ثقافة الإنتاج وتقدير العمل والاجتهاد .

٦- تعزيز التحصيل الدراسي للطلبة وتنمية روح النجاح وقدرات التعلم الذاتي والاهتمام بالتفوق .

٧- إدارة التعليم على أساس اقتصادي والسعي لوضع المعايير المناسبة لقياس مردودة ومراجعة أنظمة تمويله وتحسين أدارتها ورفع كفايتها الداخلية وتخليصه مما يعاني من ضياع وهدر لإمكاناته وطاقاته .

٨- تعزيز العلاقة الوظيفية بين التعليم والتدريب والتركيز على التعليم للأداء وتطوير أنظمة التقويم لتؤكد قياس قدرة المتعلم على ما يمكن ان ينجزه وذلك بهدف أعداد قوى بشرية عاملة قادرة على الإبداع والإنتاج والعمل بكفاءة عالية .

١٠- التعليم والتدريب مدى الحياة والتركيز على التعلم الذاتي لخلق مجتمع متعلم يسعى إلى تطوير معارفه ومهاراته وطاقاته العاملة وتوفير التعليم المستمر للكبار والصغار وتخفيض نسبة الأمية في المجتمع .

١١- التأكيد على الجودة والا يكون التوسع كمي للتعليم على حساب النوعية واعتبار الجودة الأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بإصلاح التعليم ويكون التوجه نحو إدارة الجودة الكلية ووضع الأنظمة والمواصفات لضبط الجودة وقياس مستوياتها .

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب العربية

١- اقتصاديات التعليم، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، ط١، ٢٠١٢.
٢- أ.د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الموارد الاقتصادية، السلسلة الاقتصادية الحديثة، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، جمهورية مصر العربية، ط١، ٢٠١٠.
٣- د. عبد اللطيف حسين فرج، نظم التربية والتعليم في العالم، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط٢، ٢٠١٠.
٤- حمد علي السليطي، التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي دراسة تحليلية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد(٧١)، ط١، ٢٠٠٢.
٥- د. رياض بدري ستراك، تخطيط التعليم واقتصادياته، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٨ .
٦- د. فليح حسن خلف، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط٢، ٢٠٠٧ .
٧- د. عبد الخالق عبد الله، دور مجلس التعاون الخليجي في دعم مسيرة التنمية البشرية في منطقة الخليج، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٩ .
٨- د. داخل حسن جريو، دور المعرفة في التنمية الاقتصادية، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، رقم السلسلة (٣)، بدون ذكر سنة .
٩- د. عبد الرحمن الهاشمي ود. فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط٢، ٢٠١٠ .

ثانياً : التقارير

١٠- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١، الاستدامة والأنصاف مستقبل أفضل للجميع، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
١١- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، صادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي
١٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ٢٠١٣ .
١٣- تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠١٠ -٢٠١١، صادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، أعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة، دبي .
١٤- تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩، صادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، نحو تواصل معرفي منتج، دبي .
15- The global competitiveness Report , 2013 .

ثالثاً : المجلات

١٦- القافلة، مجلة ثقافية، تصدر كل شهرين عن شركة أرامكو السعودية، المجلد (٦١)، العدد (٤)، ٢٠١٢ .
١٧- فتوح هيكل، واقع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة شؤون خليجية، العدد (٤٠)، ٢٠٠٥ .

رابعاً : الأطاريح

١٨- علي حسين يعن الله القرني، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩ .

خامساً : المؤتمرات

١٩- أ.د. سيلان جبران العبيدي، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في أطار حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بعنوان المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، بيروت، ٢٠٠٩ .

٢٠- د. محمد سيد أبو السعود جمعة، تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الألكتروني والتعليم عن بعد : صناعة التعليم للمستقبل، الرياض، ٢٠٠٩ .

٢١- محمد عبد العال صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، مداخلة مقدمة الى المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، ٢-٣/١٠/ ٢٠٠٥ .

سادساً : مواقع الانترنيت

٢٢- اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة العربية السعودية، موقع على شبكة النت www. Psso .org . sa /Arabic / pdf .

٢٣- د. هالة طه بخش، ورقة عمل بعنوان الطالب وتحديات المستقبل رؤية في ظل مفهوم مدرسة المستقبل، كلية التربية – جامعة أم القرى، موقع على شبكة النت
www. Publications. KSU . edu . Sa . Doc.

٢٤- مراد علة، جاهزية الدول العربية للأندماج في اقتصاد المعرفة (دراسة نظرية تحليلية)، جامعة الجلفة – الجزائر، موقع على شبكة النت . www. Conference . qfis . edu . pdf

٢٥- د. حسين الطلافحة ود. محمد باطويح، أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في التحول الى الاقتصاد المعرفي، ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل حول الاقتصاد المعرفي، الدوحة، ١٠/١١/ ٢٠١٢، موقع على شبكة النتwww.Gsdp.gov.qa.pdf

الهوامش

١ – اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة العربية السعودية، موقع على شبكة النت
Org. Sa/ Arabic / pdf.p.7 www.psso

٢- اقتصاديات التعليم، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، ط١، ٢٠١٢، ص١٥-١٩.

٣ – د. عبد اللطيف حسين فرج، نظم التربية والتعليم في العالم، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، ط٢، ٢٠١٠، ص٤٥-٥٤ .

٤- أ.د. سيلان جبران العبيدي، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في اطار حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (الموائمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي)، بيروت، ٢٠٠٩، ص٨ .

٥- د.رياض بدري ستراك، تخطيط التعليم واقتصادياته، إثراء للنشر والتوزيع،الأردن،ط١،٢٠٠٨، ص٨١-٨٤.

٦- د. فليح حسن خلف، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، جداراً للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٧، ص٢٤٢- ٢٤٣.
٧- فتوح هيكل، واقع التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة شؤون خليجية، العدد (٤٠)، ٢٠٠٥، ص٤٢ .
٨- تقرير المعرفة العربي،الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي، لعام ٢٠١٠-٢٠١١، ص٢٩ .
٩- تقرير المعرفة العربي، مصدر سابق، ص٣٧-٤٠ .
١٠- د. هالة طه بخش، ورقة عمل بعنوان الطالب وتحديات المستقبل رؤية في ظل مفهوم مدرسة المستقبل، كلية التربية – جامعة أم القرى، موقع على شبكة النت www.Publications.KSU.Sa.doc
١١- د. محمد سيد أبو السعود جمعة، تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الألكتروني والتعلم عن بعد : صناعة التعلم للمستقبل، الرياض، مارس ٢٠٠٩، ص١٧ .
١٢- تقرير المعرفة العربي، مصدر سابق، ص١٣٢-١٣٣ .
١٣- القافلة، مجلة ثقافية، تصدر كل شهرين عن شركة أرامكو السعودية، المجلد (٦١)، العدد (٤)، ٢٠١٢، ص٢٨-٢٩ .
١٤- تقرير المعرفة العربي، نحو تواصل معرفي منتج، صادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي، لعام ٢٠٠٩، ص٧٥-٧٦ .
١٥- د.عبد الخالق عبد الله، دور مجلس التعاون الخليجي في دعم مسيرة التنمية البشرية في منطقة الخليج، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي،ط١،٢٠٠٩، ص٦١
١٦- د. داخل حسن جريو، دور المعرفة في التنمية الاقتصادية، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، رقم السلسلة ٣، بدون ذكر للسنة، ص ٦٢ -٦٣
١٧- مراد علة، جاهزية الدول العربية للأندماج في اقتصاد المعرفة (دراسة نظرية تحليلية)، جامعة الجلفة – الجزائر، موقع على شبكة النت .. www. Conference . qfis. Edu . pdf . p.2
١٨- د. عبد الرحمن الهاشمي ود. فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط٢، ٢٠١٠، ص٣٣-٣٤
١٩- د. حسين الطلافحة ود. محمد باطويح، أهم التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي في التحول إلى الاقتصاد المعرفي، ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل حول الاقتصاد المعرفي، الدوحة، ٢٠١٢\١١\١٠، ص١٤، موقع على شبكة النت . . www. Gsdp . gov . qa . pdf
٢٠- د. حسين الطلافحة ود. محمد باطويح، مصدر سابق، ص ١٦
٢١- . The Global Competitiveness Report , Lo 13, P.4-P.8
٢٢- البرنامج الإنمائي لأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠، نيويورك، ص٢٢، موقع على شبكة النت . www.hdr.undp.org.pdf
23- المصدر أعلاه.
٢٤ – أ.د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الموارد الاقتصادية، السلسلة الاقتصادية الحديثة، الناشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، جمهورية مصر العربية، ط١، ٢٠١٠، ص ٧٠-٧٤
٢٥- د. فليح حسن خلف، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، مصدر سابق، ص١٤٢-١٤٦ .